١ ـ الفتنة الكبرى

للأستاذ محمود محمد شاكر

بادرت إلى قراءة كتاب « الفتنة الكبرى » الذى صنفه الدكتور طه حسين ، لأنه أول كتاب له عن رجل من رجال الصدر الأول من الإسلام ، وهو « عثمان بن عفان » أمير المؤمنين وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأنا أعرف الدكتور مكانه من العلم والتحقيق ، وحسن تأتيه فى تخريج الكلام ؛ فمن أجل ذلك أيقنت أنه سيملأ هذا الكتاب علماً يضارع قدر هذا الرجل ، ويوازن خطر الفتنة التى اضطرم سعيرها فى آخر خلافته ، وانتهى باغتيال خليفة رسول الله اغتيالا لم يعرف تاريخ الإسلام أبشع منه ولا أفظع . وقلت لنفسى قبل أن أتجاوز الكلمة الأولى من الكتاب : إن طه خير من يصور للناس هذه الأحداث المختلطة المضطربة ، وخير من يهديهم فى شعابها إلى مفصل الرأى ومقطع البيان . وقديماً ما ضل الناس فى بيداء هذه الفتنة المظلمة ، وقديماً ما أخطأ الكتاب فهم هذا الحادث الجلل ، وقديماً ما حار الناس فى أمر المسلمين الذين ذبحوا خليفتهم كما تذبح الشاة الظلومة ، وقديماً وحديثاً ما خاض الناس فما خاضوا إلا مضلة لا يهتدى فيها سار إلى علم يفضى إلى جادة واضحة أو إلى غاية معروفة .

رميت بنفسى وعقلى فى هذا الكتاب ، وأنا على مثل هذه الثقة التى وصفت ، وبمثل هذا الأمل الذى أملت ، فما كدت أفرغ حتى رأيت الكتاب كله يختلج بين يدى . ولست أحب أن يعرف القارئ لم اختلج الكتاب . فهذا حديث طويل لو بدأت أقصه لما عرفت أين انتهى ، فأنا طاويه عنه ؛ لأنى أوثر أن أدع قلبه حيث هو من الاستقرار والأمن والرضى ، وأنا أفعل هذا وإن شاء هو أن أنشر هذا الذى طويت ، وأفعله وإن كره لنفسه هذا الاستقرار والأمن والرضى . وحسب القارئ أن ينظر معى إلى موضعين فى هذا الكتاب ، لم ينقض عجبى منهما ولن ينقضى عجبه حين يقف على خبرهما .

وأسبق القلم فأزعم أنى أسلم جدلا ، كما يقولون ، بأن كل الذى أتى به الدكتور طه صحيح فى جملته وتفصيله ، وأن الصورة التى أراد أن يصور بها تاريخ عثمان رضى الله عنه وتاريخ أصحابه ومعاصريه صحيحة أيضاً فى جملتها وتفصيلها ، وأزعم فوق ذلك أنى لا أخالفه فى شىء منها خلافاً ما ، وأنى لو كتبت تاريخ عثمان ، وتاريخ الفتنة ، لم أقل إلا بما قال إذ ذكر هذه الفتنة الخبيثة فقال ص ١٠٩ « فالفتنة إذن إنما كانت عربية نشأت من تزاحم الأعنياء على الغنى والسلطان ، ومن حسد العامة العربية لهؤلاء الأغنياء » . وأنت خليق أن تنظر فى هذا التكرار لهذه الصفة « فتنة عربية » و « عامة عربية » لتعلم ماذا يريد بهذا التكرار ، وما الذى يريد أن ينفيه من شركة أحد غير العرب فى دم عثمان ، وأنت خليق وحرى وجدير بأن تفعل هذا وأن تتأمل فتطيل التأمل ؛ لأنك سوف تلقى بعد قليل شيئاً جديداً كل الجدة ، وحسناً كل الحسن ؛ فما تكاد تمضى صفحات حتى ترى باباً فى ص ١٣١ يبدأ هكذا :

« وهناك قصة أكبر الرواة (المتأخرون) من شأنها وأسرفوا فيها حتى جعلها كثير من القدماء والمحدثين مصدراً لما كان من الاختلاف على عثمان ، ولما أورث هذا الاختلاف من فرقة بين المسلمين لم تمح آثارها بعد ، وهى قصة عبد الله بن سبأ الذى يعرف بابن السوداء . قال الرواة : كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء ، حبشى الأم ، فأسلم فى أيام عثمان ، ثم جعل يتنقل

مكتبه من داره لوحاً كتب فيه « محمد » وقد علقه على الجدار أمامه يرمقه وهو جالس إلى مكتبه . ولقد قال لى : حسبى هذا الإسم أستوحى منه كل خير ، وأستمد منه كل سؤدد .

وقد حدثنى أنه كان فى أزمة من أزمات حياته يناجى رسول الله قائلا : « يا محمد ، خادمك وخادم دينك ولغتك تتركه لنفسه وتسلمه للأحداث » .

يا صديق إسعاف . من لى بقلمك لأرثيك ؟ إنما هذه كلمات كتبتها على عجل فى هول الفاجعة التى تذهب باللب ، ويطيش لها البيان . وإن ذكراك لتى قلوبنا وعلى ألسنتنا وستبقى على أقلامنا ما ذكر الأدب العربى واللغة العربية ، وما ذكر تاريخ العرب فى العصور الثائرة التى تعانيها .

رحمك الله ورزقنا الصبر فى المصيبة ، وعوض العرب فيك خيراً .

عبد الوهاب عزام

فى الأمصار يكيد للخليفة ويغرى به ويحرض عليه ، ويذيع فى الناس آراء محدثة أفسدت عليهم رأيهم فى الدين والسياسة جميعاً » ثم يقول : « وإلى ابن السوداء يضيف كثير من الناس كل ما ظهر من الفساد والاختلاف فى البلاد الإسلامية أيام عثمان ، ويذهب بعضهم إلى أنه أحكم كيده إحكاماً ، فنظم فى الأمصار جماعات خفية تستتر بالكيد ، وتتداعى فيما بينها إلى الفتنة ، حتى إذا تهيأت لها الأمور ، وثبت على الخليفة فكان ما كان من الخروج والحصار وقتل الإمام » .

فأنت ترى من هذا لماذا أصر الدكتور منذ قليل على أن يصف الفتنة بأنها « عربية » ، وبأن العامة الذين كانوا شرار هذه الفتنة كانوا « عامة عربية » أى أنه ليس لهذا اليهودى الخبيث عبد الله بن سبأ يد فيها ، وأن ليس لليهود عمل فى تأريث نارها . وهذا تخريج بين جداً ، لا يخالفنا فيه أحد ولا الدكتور طه نفسه فيما نعلم . ثم يمضى الدكتور فى حديثه ليقول بعقب ذلك : « ويخيل إلى أن الذين يكبرون من أمر ابن سبأ إلى هذا الحد يسرفون على أنفسهم وعلى التاريخ إسرافاً شديداً . وأول ما نلاحظه أنا لا نجد لابن سبأ ذكراً فى (المصادر المهمة) التى قصت أمر الخلاف على عثمان ، فلم يذكره ابن سعد حين قص ما كان من خلافة عثمان وانتقاض الناس عليه . ولم يذكره البلاذرى فى أنساب الأشراف ، وهو فيما أرى (أهم المصادر) لهذه القصة وأكثرها تفصيلا . وذكره الطبرى عن سيف بن عمر ، وعنه أخذ المؤرخون الذين جاءوا بعده فيما يظهر » . وأرانى مضطرا أن أنقل لك أيضاً ما قاله الدكتور بعد ذلك فى ترجيح رأيه وبيان حجته قال :

« ولست أدرى أكان لابن سبأ خطر أيام عثمان أم لم يكن؟ ولكنى أقطع بأن خطره ، إن كان له خطر ، ليس ذا شأن . وما كان المسلمون فى عصر عثمان ليعبث بعقولهم وآرائهم وسلطانهم طارئ من أهل الكتاب أسلم أيام عثمان ... ولو قد أخذ عبد الله ابن عامر أو معاوية هذا الطارئ الذى كان يهودياً فلم يسلم إلا كائداً للمسلمين ، لكتب أحدهما أو كلاهما فيه إلى عثمان ، ولبطش به أحدهما أو كلاهما . ولو قد أخذه عبد الله بن سعد ابن أبى سرح لما أعفاه من العقوبة التى كاد ينزلها بالمحمدين (محمد ابن أبى بكر ، ومحمد بن أبى حذيفة) . لولا خوفه من عثمان . . . ولم يكن أيسر من أن يتتبع الولاة هذا الطارئ ، ومن أن يأخذوه ويعاقبوه » ثم يقول فى ص ١٣٤ : « فلنقف من هذا كله موقف التحفظ والتحرج والاحتياط . ولنكبر المسلمين فى صدر الإسلام عن أن يعبث بدينهم وسياستهم وعقولهم ودولتهم رجل أقبل من صنعاء ، وكان أبوه يهودياً وكانت أمه سوداء ، وكان هو يهودياً ثم أسلم لا رغباً ولا رهباً ولكن مكراً وكيداً وخداعاً ، ثم أتيح له من النجح ما كان يبتغى ، فحرض المسلمين على خليفتهم حتى قتلوه » ثم يقول : « هذه كلها أمور لا تستقيم للعقل ولا تثبت للنقد ، ولا ينبغى أن تقام عليها أمور التاريخ » . هكذا يقطع الدكتور الرأى جملة واحدة ! !

هذا هو الوضع الأول ، أما الوضع الثانى فهو أشد الأشياء علاقة بهذا ، ولكن الدكتور قطعه عنه قطعاً كريهاً فترك صفحة ١٣٤ ومضى على وجهه فى هذا البحث الجليل إلى أن بلغ ص ٢٠٩ لكى يقول : « وهنا تأتى قصة الكتاب الذى يقول الرواة إن المصريين قد أخذوه أثناء عودتهم إلى مصر ، فكروا راجعين . فهذه القصة فيما أرى ملفقة من أصلها » ، ثم اختصر قصة الكتاب اختصاراً وقال : « كل هذا أشبه بأن يكون ملهاة سخيفة منه بأن يكون شيئاً قد وقع . والأمر أيسر من هذا تلقى أهل الأمصار وعداً من إمامهم فاطمئنوا إليه ، ثم تبينوا أن الخليفة لم يصدق وعده ! فأقبلوا ثائرين يريدون أن يفرغوا من هذا الأمر وأن لا يعودوا إليه حتى يفرغوا » . ثم تبين للدكتور أن إلغاء هذا الكتاب الذى أرسل إلى والى مصر يأمره بقتل رؤوس الوفد الذى جاء من مصر ، ليس يحل الإشكال فى عودة الوفد بعد أن فصل عن المدينة راجعاً إلى مصر ، وتبين له أيضاً أن الغرض الذى ذهب إليه من أهل الأمصار تبينوا أن الخليفة لم يصدق وعده ، أى أنه كذب عليهم باللفظ الصريح ، شىء غير مستساغ ، فإنه سأل نفسه كيف تبينوا أنه كذب عليهم فلم يعرف كيف يجيب ، فألقى الغرض كما هو وزاد عليه أنهم أقبلوا ثائرين ، « فلما بلغوا المدينة وجدوا أصحاب رسول الله قد تهيأوا لقتالهم ، فكرهوا هذا القتال وانصرفوا كارهين ، حتى إذا عرفوا أن هؤلاء الشيوخ قد ألقوا سلاحهم وأمنوا فى دورهم ، كروا راجعين فاحتلوا المدينة بغير قتال » ولكن رأى الدكتور طه وهو خير من يرى الآراء ، أن هذا الغرض مدخول كله إذا لم يعزز بغرض

آخر ، ففكر وقدر ، ثم نظر ثم قال : « وأكاد أقطع بأن قد كان لهم من أهل المدينة أنفسهم أعوان دعوهم وشجعوهم ، ثم أعلموهم بما عزم عليه أصحاب النبي ، ثم أعلموهم بعودة المدينة إلى الهدوء والدعة ، ثم انضموا إليهم حين حاصروا عثمان » . وهذه كلها كما ترى فروض وتخيل ، وإقرار أيضاً بما أنكره في أمر عبد الله بن سبأ من تنظيم (الجماعات الخفية) التي تستتر بالكيد ، فهو ينكر هذا المبدأ هناك ويقره هنا ! ! ثم يمضي الدكتور في فروض ، فرضاً من بعد فرض ، حتى يريك كيف تعقدت الأمور فجأة إلى أن كان مقتل عثمان ، ولكنه يختصر ذلك اختصاراً غريباً عجيباً لم أعرف له مثيلا في كل ما كتب الدكتور وفرض وادعى ثم جزم الرأي وقطع به ، مما يعرفه أكثر قراء العربية الذين قرأوا الدكتور منذ أول نشأته في الكتابة .

ولست أحب أن أقف بك عند شيء إلا عند هذين الوضعين فأنا أكره الإطالة في تفلية كلام الدكتور ، خشية أن لا أنتهي ، فإن تحت كل حرف مما كتب علماً كثيراً لابد من تعليته وغربلته ورده إلى وجوه الحق التي زال عنها إلى سواها ، وأنت ترى أننا اضطررنا اضطراراً إلى الإطالة بالنقل ، لئلا يفوت عليك شيء من لب حديث الدكتور وعلمه . وقد بدأ الدكتور حديثه في إسقاط قصة اليهودي ابن السوداء عبد الله بن سبأ فذكر أن « الرواة المتأخرين » أكبروا من شأنها وأسرفوا فيها ، وأنها لم ترد في (المصادر المهمة) ، وأن (ابن سعد) لم يذكرها وأن البلاذري لم يذكرها في أنساب الأشراف (وهو فيما يرى الدكتور أهم المصادر) ، وأن الذي ذكرها هو الطبري « وأخذه عنه المؤرخون الذين جاءوا بعده فيما يظهر » كما يقول الدكتور .

١ — وبدء الدكتور بقوله : « الرواة المتأخرون » فيه إبهام شديد ، متعمد فيما يظهر ! ! فإن الطبري ليس من الرواة المتأخرين ، فهو قد ولد سنة ٢٢٥ ومات سنة ٣١٠ ، فهو معاصر (البلاذري) وفي طبقة تلاميذ (ابن سعد) صاحب الطبقات .

٢ — أن سيف بن عمر الذي روى عنه الطبري هذا الخبر هو من كبار المؤرخين القدماء ، فهو شيخ شيوخ الطبري والبلاذري ، وهو في مرتبة شيوخ (ابن سعد) ، فقد مات في زمن الرشيد ، أي فيما قبل سنة ١٩٠ من الهجرة . فلا يقال عنه ولا عن الطبري أنهما من « الرواة المتأخرين » كما أراد الدكتور طه أن يوهم قارئه .

٣ — أن ذكر الدكتور (المصادر المهمة) فيه إبهام شديد وإجحاف جارف ، فإذا لم يكن كتاب الطبري من (المصادر المهمة) فليت شعري ما هي المصادر المهمة التي بين أيدينا ؟ .

٤ — أن الدكتور طه يعلم أن كتاب ابن سعد الذي بين أيدينا كتاب ناقص ، وأنه ملفق من نسخ مختلفة بعضها تام وبعضها ناقص وبعضها مختصر . والدليل على ذلك مما نحن بسبيله أنه ترجم لعمر في ٨٤ صفحة ، ولأبي بكر في ٣٣ صفحة فلما جاء إلى عثمان ، والأحداث في خلافته هي ما يعلم الدكتور طه ويعلم الناس ، لم يكتب سوى ٢٢ صفحة ، فلما ذكر علي بن أبي طالب والأمر في زمنه أفدح لم يكتب عنه سوى ١٦ صفحة . هذا على أن في الكلام على طريق ابن سعد في تراجم الرجال شيء آخر غير كتابة التاريخ ، فإنه لم يذكر في هذا الفصل إلا قليلا جداً مما ينبغي أن يكتب لو أنه ألف كتابه في التاريخ العام لا في الترجمة للرجال . وهذا شيء يعلمه الدكتور طه حق العلم ولاريب .

٥ — أنه كان من حجة الدكتور في نفي خبر عبد الله بن سبأ اليهودي اللعين أن البلاذري لم يذكره ، وهو فيما يرى (أهم المصادر لهذه القصة وأكثرها تفصيلا) : ثم عاد فنفى أيضاً خبر الكتاب الذي فيه الأمر بقتل وفد مصر ، مع أن البلاذري ذكره وأطال وأتى فيه بما لم يأت في كتاب غيره . ولا ندري كيف يستقيم أن يجعل عدم ذكره خبراً ما حجة في نفيه ، ثم ينفي أيضاً خبراً آخر قد ذكره ولج فيه ؟

وهذه الخمسة أشياء كنت أستحي أن أحدث الدكتور بها أو أناقشه فيها ؛ لأنها من الوضوح والجلاء بحيث لا تخفى على رجل مثله خراج ولاج بصير بالعلم أحسن البصر . ولكن بقي شيء واحد أحب أيضاً أن يتاح لي يوماً ما أن أعرفه ، وهو : هل كان في نص البلاذري قديماً ذكر عبد الله بن سبأ اليهودي ثم سقط أو أسقط من الكتاب ؟ وهذا لا يتاح لي إلا إذا وقفت على نسخة قديمة وثيقة من كتاب أنساب الأشراف ، فإن هذه النسخة التي بين أيدينا إنما طبعت في أورشليم ، وطبعها رجل من طغاة الصهيونية ، وقدم لها بمقدمة لم تكتب لا بالعربية ولا بالإنجليزية بل باللغة العبرية ! وليأذن لنا الدكتور أن نشك أكبر الشك في ذمة هذا اليهودي الصهيوني الذي طبع الكتاب

فى مطابع الصهيونية فى أورشليم . فقد رأينا من قبل رجلا آخر حاطه الدكتور طه يوماً ما برعايته وعنايته واستقدمه إلى الجامعة المصرية ، وكان يسمى نفسه « أبا ذؤيب » إسرائيل ولفنسون ، (وهو الآن فى فلسطين يجاهد فى سبيل الصهيونية) ، فألف كتاباً فى تاريخ اليهود فى بلاد العرب ، وطبع فى مصر ، وقدم له الدكتور طه مقدمة أثنى فيها عليه ثناء بالغاً ، ومع ذلك فقد وجدنا فى الذى نقله من الأخبار والأحاديث تحريفاً وبتراً واقتطاعاً من نصوص محفوظة معروفة . أفلا يجوز لنا على الأقل أن نشك فى أن اليهودى الآخر طابع كتاب البلاذرى ، يفعل مثل هذا ؟ إننا على الأقل نشك ونتوقف . هذا إلى أن طريقة التأليف القديمة وبخاصة ما كان على غرار تأليف البلاذرى ، قد يترك المؤلف فيها شيئاً فى مكان ، ثم يذكره فى مكان آخر ، وكان أولى أن يذكر فى المكان الأول ، وهذا شىء يعرفه الدكتور كما نعرفه وأحسن مما نعرفه ، أفلا يجوز أن يكون البلاذرى قد ذكره مثلا فى ترجمة (عمار بن ياسر) أو (محمد بن أبى بكر) أو (محمد بن أبى حذيفة) أو رجل ممن اشترك فى هذه الفتنة ؟ وهو يعلم أن الذى وجد من كتاب البلاذرى قسم ضئيل جداً طبع منه جزء فى ألمانيا سنة ١٨٨٣ ، ثم تولى اليهودى الصهيونى طبع جزء آخر هو الذى فيه ترجمة عثمان فى سنة ١٩٣٦ ، ثم طبع جزء آخر فى سنة ١٩٣٨ قال الناشر فى مقدمته المكتوبة بالعربية إن هناك حوادث جرت فى عهد يزيد بن معاوية ، هى وقعة كربلاء وموت الحسين « ولم تذكر فى ترجمة يزيد ، بل ذكرها فى تراجم بنى أبى طالب ، وذلك حسب ما اقتضاه نظام الكتاب وفقاً لتسلسل الأنساب » كما قال بنص كلامه . أفلا يجوز إذن أن يكون البلاذرى قد أدمج أمر عبد الله بن سبأ فى مكان آخر كما فعل فيما لاحظه وذكره هذا اليهودى ؟ كل هذا جائز ، ولكن الدكتور حين يريد أن ينفى شيئاً لا يبالى أن يجتاز كل هذا ويمضى عنه ، ليقول فيه بالرأى الذى يشتهيه ويؤثره غير متلجلج ولا متوقف .

ثم كيف نسى الدكتور أن من لم يرو خبراً ما ليس حجة على من روى هذا الخبر ، وبخاصة إذا كان الرجلان من طبقة واحدة كالبلاذرى والطبرى ؟ بل لعل الطبرى أقوى الرجلين وأعلمهما وأكثرهما دراية بالتاريخ وتحصيلا له ، وهو الذى روى عنه أنه قال لأصحابه : « أتنشطون لتفسير القرآن ؟ قالوا : كم يكون قدره قال : ثلاثون ألف ورقة . فقالوا : هذا مما تفنى فيه الأعمار قبل تمامه . فاختصره لهم فى ثلاثة آلاف ورقة . ثم قال لهم : هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا ؟ قالوا : كم قدره ؟ فذكر نحواً مما ذكره فى التفسير ، فأجابوه بمثل ذلك ، فقال : إنا لله !! ماتت الهمم ! » .

ومن قرأ كتاب الطبرى فى تاريخه أو تفسيره علم أن هذا حق ، وأن الرجل كان فارغاً للعلم لا يلفته عنه شىء قط ، ولا يدع شاردة ولا واردة إلا تقصاها وحققها ورأى فيها الرأى الذى لا يكاد ينقض . والفرق بينه وبين البلاذرى لا يخطئه بصير بهذا العلم فليس من الحجة فى شىء أن يقال (فى عصرنا هذا) : إن البلاذرى لم يذكر هذا ، فيكون ذلك كافياً فى الرد على ما ذكره الطبرى . وهذا شىء بين لا يحتاج إلى جدال كثير .

وإذن فالدكتور قد اشتط وركب مركباً لا يليق بمثله حين نفى خبر عبد الله بن سبأ ، وخبر الكتاب الذى فيه الأمر بقتل المصريين بعد الذى قد رأيت من تهافت أسلوبه فى البحث العلمى؛ وإذن فالدكتور قد خالف سنة العلم والعلماء فى نفى الأخبار وتكذيبها بلا حجة من طريقة أهل التمحيص ، بل تحكم تحكما بلا دليل يسوقه عن فضيلة البلاذرى وتقديمه على الطبرى ، وبلا مراجعة للصورة التى طبعت عليها الكتب ، وبلا دراسة لنفس الكتب التى ينقل عنها كما هو القول فى ابن سعد والبلاذرى معاً . وإذن فيحق لنا أن نقول هنا كلمة للدكتور طه نفسه قالها عندما ذكر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، وذكر الخلاف الذى كان بينهم ، وذكر أو زعم أنهم تراموا بالكبائر وقاتل بعضهم بعضاً ، وزعم أنه لا ينبغى لنا أن يكون رأينا فيهم أحسن من رأيهم هم فى أنفسهم ، فقال فى ص ١٧٢ من كتابه :

« ينبغى أن نذهب مذهب الذين يكذبون أكثر الأخبار التى نقلت إلينا ما كان بينهم من (فتنة) واختلاف . فنحن إن فعلنا ذلك لم نزد على أن نكذب التاريخ الإسلامى كله منذ بعث النبى ، لأن الذين رووا أخبار هذه الفتن ، هم أنفسهم الذين رووا أخبار الفتح وأخبار المغازى وسيرة النبى والخلفاء . فما ينبغى أن نصدقهم حين يروون ما يروقنا ، وأن نكذبهم حين يروون ما لا يعجبنا . وما ينبغى أن نصدق بعض التاريخ ونكذب بعضه الآخر ، لا لشىء إلا لأن بعضه يرضينا وبعضه يؤذينا » .